



تم إعداد هذا التقرير من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني. ويغطي التقرير الفترة من 17 حزيران/يونيو إلى 4 تموز/يوليو 2018.

## أهم الأحداث

- أدت الأعمال العدائية المستمرة في جنوب غرب سورية منذ 17 حزيران/يونيو والتوغل السريع الذي حققه الجيش السوري إلى نزوح ما يقدر بنحو 285,000 - 325,000 شخص حتى 4 تموز/يوليو. ومن بين هؤلاء، انتقل ما يقرب من 189,000 نازح إلى مناطق قريبة من منطقة الجولان، ونزح ما يصل إلى 59,000 شخص إلى مناطق قريبة من معبر نصيب الحدودي مع الأردن.
- إن الظروف المعيشية للنازحين الذين تقطعت بهم السبل في هاتين المنطقتين الحدوديتين صعبة للغاية، لأنهم يفتقرون إلى المأوى الملائم ومرافق الصرف الصحي والمساعدة الأساسية وإمكانية الحصول على الخدمات. وتقيد التقارير أن حوالي 70 في المئة من النازحين الموجودين بالقرب من منطقة الجولان بلا مأوى، ومعرضين لرياح صحراوية محملة بالغبار ودرجات حرارة عالية. وعلى هذه الخلفية، أعلنت حكومتا الأردن وإسرائيل أنهما لن تسمحا بدخول أي لاجئين سوريين آخرين إلى بلديهما.
- على الرغم من استمرار القتال والقيود المفروضة على الوصول ومحدودية قدرة الشركاء على أرض الواقع، تواصل الأمم المتحدة والشركاء تقديم المساعدة المنقذة للحياة لآلاف النازحين ويقفون على أهبة الاستعداد لتوسيع نطاق عملياتهم، وهذا يتطلب من جميع الأطراف المسؤولية تسهيل الوصول الآمن بلا قيود إلى المحتاجين للمساعدة، بما يتماشى مع التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي.

 37.8 طنناً من المستلزمات الطبية والأدوية تم تقديمها أو يجري تقديمها حالياً	 123,545 شخصاً حصلوا على حصص غذائية شهرية في إطار استجابة الخط الثاني للنازحين (24,709 أسرة)	 ما يصل إلى 248,000 نازح على الحدود الأردنية وعلى مقربة من منطقة الجولان	 ما يصل إلى 325,000 نازح في جنوب غرب سورية
--	---	--	--

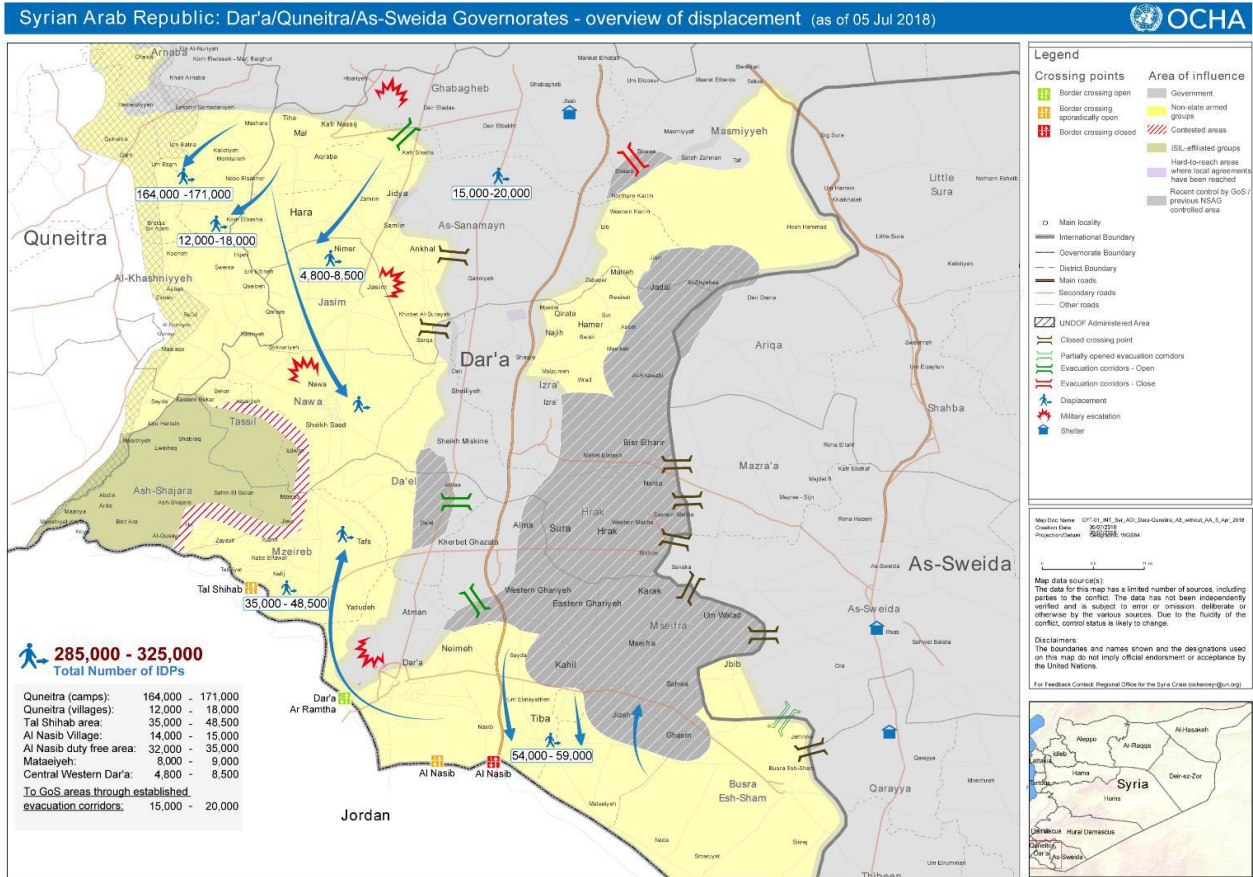
## لمحة عامة عن الوضع

منذ بدء العمليات العسكرية في جنوب غرب سورية، تتلقى الأمم المتحدة تقارير عن وفيات المدنيين، وهجمات عشوائية مزعومة على المرافق الصحية والمدارس ومكاتب المنظمات غير الحكومية. ويشمل ذلك تقارير تفيد بأن غارات جوية قد استهدفت مدرسة في منطقة غصم شرق درعا في 30 حزيران/يونيو، حيث يتم إيواء العديد من النازحين، بحسب ما ورد، وقيل إنها أسفرت عن مقتل تسعة مدنيين، من بينهم ثلاث نساء.

أدى العنف المستمر في جنوب غرب سورية إلى نزوح ما بين 285,000 و 325,000 فرد منذ 17 حزيران/يونيو. ومن بين هؤلاء، انتقل ما يصل إلى 189,000 نازح إلى مناطق قريبة من منطقة الجولان، وما يقرب من 59,000 نازح إلى مناطق قريبة من معبر نصيب الحدودي مع الأردن. وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من نصف النازحين إلى الحدود الأردنية من الأطفال. وفي حين أن الحكومة الأردنية أعلنت في 3 تموز/يوليو أنها ستفتح ثلاثة معابر حدودية لإرسال المساعدات الإنسانية إلى سورية، أفادت حكومة إسرائيل أنها أرسلت بعض المساعدات إلى مناطق النزوح، وقد أعلنت الحكومتان أنما لن تسمحا للنازحين السوريين بعبور الحدود إلى بلديهما.

إن الظروف المعيشية للنازحين الذين تقطعت بهم السبل في المنطقتين الحدوديتين صعبة للغاية، حيث يفتقر النازحون إلى المأوى الملائم ومرافق الصرف الصحي والمياه وكميات كافية من المساعدات الأساسية، لا سيما في مجال الصحة. وتقيد التقارير أن حوالي 70 في المئة من النازحين

بالقرب من منطقة الجولان يعيشون دون مأوى، مما يجعلهم عرضة لظروف جوية قاسية، مثل الرياح الصحراوية المحملة بالغبار وارتفاع درجات الحرارة. ويعتبر الوضع بالقرب من الحدود الأردنية وخيماً بنفس القدر. وقد تلقت الأمم المتحدة تقارير عن مصرع 15 شخصاً على مقربة من الحدود الأردنية وشخص واحد في منطقة مرتفعات الجولان، بسبب لدغات العقارب والجفاف والأمراض التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة. وفي حين تمكن بعض المرضى ذوي الحالات الحرجة من الحصول على العلاج في المرافق الطبية في الرمثا وإربد في الأردن، من المرجح أن تزداد أعداد الضحايا ما لم يتم توسيع نطاق المساعدات الإنسانية بسرعة، وتوفير الخدمات الطبية الشاملة وإعادة بروتوكولات الإجلاء الطبي لخدمة جميع النازحين في الجنوب الغربي. وتتزايد الاحتياجات الطبية بسرعة بسبب الإصابات المتعلقة بالنزاع، وتشير التقديرات الحالية التي تستند إلى أعداد النازحين، إلى أن ما بين 36 و 44 في المئة من النساء الحوامل سيتطلبن خدمات الولادة يومياً، من بينهن ستة أو سبعة في المئة سيتطلبن رعاية التوليد في حالات الطوارئ، كالعملات القيصرية.



لا تزال "الممرات" الأربعة التي أنشأتها الحكومة السورية والتي يمكن من خلالها للأفراد التحرك نحو المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية مفتوحة بشكل متقطع على إثر العملية العسكرية المتصاعدة. وتشير التقديرات الأولية إلى أن ما بين 15,000 و 20,000 شخص قد عبروا إلى مناطق تسيطر عليها الحكومة السورية في محافظتي درعا والسويداء، مع فتح ممر إضافي باتجاه السويداء، وهو خربا - عرى، لبضع ساعات في 4 تموز/يوليو. ويُقدر أن حوالي 5,000 شخص قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، التي أصبحت منذ ذلك الحين تحت سيطرة الحكومة السورية. تقدم وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها الدعم إلى الهلال الأحمر العربي السوري للاستجابة لاحتياجات النازحين في الممرات ومراكز الإيواء/المواقع المؤقتة، لا سيما في جباب في درعا ورساس في السويداء. وتشمل هذه المساعدات لوازم الصحة والمياه والإصحاح والغذاء والمأوى و مواد الإغاثة الأساسية الأخرى بالإضافة إلى وجود متخصصين في مجال الحماية. ولا تزال الجهود المبذولة لإرسال المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر خطوط النزاع، والوصول إلى المناطق التي تغيرت فيها جهات السيطرة، مستمرة. كما يقال أن الحكومة السورية تقدم بعض المساعدة.

وقد أدى التصعيد العسكري وتوقع نشوب أعمال عنادية طويلة الأمد إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والوقود والغاز. يُعد الوقود اللازم لمولدات الكهرباء في المستشفيات والوحدات الطبية المتنقلة نادراً في الوقت الحالي ويباع بثلاثة أو أربعة أضعاف السعر العادي في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول، مما يحد من القدرة على توفير خدمات نقل المياه بالشاحنات والصرف الصحي. كما أدت الأعمال العدائية المستمرة والنزوح الجماعي إلى زيادة إيجارات المساكن، الأمر الذي يحد من خيارات المأوى المتاحة للنازحين.

لا يزال المأوى والغذاء والرعاية الطبية وتوفير مرافق المياه والإصحاح هي الاحتياجات الرئيسية للنازحين. وقد كشف تقييم سريع أجرته الأمم المتحدة في معبر نصيب / جابر الحدودي بين سورية والأردن أن النازحين يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه الأساسية. ويضطر النازحون إلى التبرز في العراء، مما يشكل خطراً على الصحة العامة فضلاً عن مخاطر الحماية، وخاصة بالنسبة للنساء. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما يتم الإبلاغ عن نقص/فقدان الوثائق الشخصية ويلزم التصدي لهذه المشكلة بشكل عاجل، كما هو الحال بالنسبة للعديد من حالات انفصال الأسرة، حيث يُترك بعض أفراد الأسرة في مناطق الأعمال العدائية النشطة.

ومما يضاعف هذه الاحتياجات العاجلة أن القيود المفروضة على الوصول والثغرات الموجودة في القدرات تعرقل الاستجابة الإنسانية. وقد أثر هذا بشكل خاص على المستجيبين المحليين داخل سورية، وحد من قدرتهم على الوصول إلى المستودعات والأشخاص المحتاجين للمساعدة. وقد نزح العديد من العاملين في المجال الإنساني الذين اعتادوا تقديم الخدمات إلى المحتاجين للمساعدة. وفي الكثير من الحالات، أدى ذلك إلى تخفيض جزئي أو كامل للقدرات المحلية، مع اضطرار العديد من الشركاء إلى تعليق العمليات.

كما تأثر إيصال المساعدات عبر الحدود من خلال معبر الرمثا من جراء الأعمال العدائية المستمرة ونقص الضمانات الأمنية من أطراف النزاع. وأرسلت القافلة الأخيرة في 25 حزيران/يونيو، بينما تم تأجيل القافلة التي كان من المقرر إرسالها في 27 حزيران/يونيو.

واستجابة لهذا النزوح الجماعي، أوفدت الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة الأردن، قوافل مشتركة بين الوكالات محملة بالمساعدة المنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والماء والصابون واللوازم الصحية ومستلزمات المأوى والإمدادات والمعدات الطبية. وقد استهدفت هذه المساعدات عشرات الآلاف من السوريين العالقين على الحدود الأردنية خلال الأيام القليلة الماضية. ولا تزال بعض المواد الإضافية جاهزة في الأردن حتى يسمح الوضع الأمني بتوصيلها إلى جنوب غرب سورية.

قبل الأحداث الأخيرة وتحسباً لتصاعد الأعمال العدائية، قامت الأمم المتحدة بتخزين الإمدادات وإرسال المساعدة الإنسانية خلال الشهرين الماضيين. وقد سمح ذلك للأمم المتحدة بالاستجابة الفورية للاحتياجات في بداية التصعيد العسكري في جنوب غرب سورية.

## الاستجابة الإنسانية

### المأوى والمواد غير الغذائية

#### الاحتياجات:

- تتسم المناطق المضيفة في القنيطرة، إلى جانب الحدود الأردنية، بقدرة استيعابية محدودة ونقص في الخدمات الأساسية، مما يترك الكثيرين دون مأوى أو مستلزمات أساسية. وتتجاوز احتياجات المأوى والمواد غير الغذائية المخزون المتاح بكثير وتتعدى القدرة المتوفرة في المناطق المعنية، ومن المتوقع أن تزداد الاحتياجات. وقد أوضحت تقييمات الاحتياجات السريعة المتنوعة أن المأوى والمواد غير الغذائية من بين أهم احتياجات النازحين والمجتمعات المضيفة لهم.
- حتى قبل النزوح الجماعي الأخير، كان وضع النازحين على المدى الطويل في القنيطرة وخيماً، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نقص المأوى. وفي أعقاب هذا التدفق الكبير للنازحين الجدد إلى القنيطرة، تفاقم الوضع إلى درجة مثيرة للقلق.
- عبر آلاف الأشخاص إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية، حيث يلجأ معظم النازحين إلى استئجار منازل أو يستضيفهم الأقارب والمعارف. ويعيش النازحون الباقون في مراكز إيواء/مواقع جماعية في محافظتي درعا والسويداء.

### الاستجابة:

- يستجيب قطاع المأوى/المواد غير الغذائية للاحتياجات الأساسية للنازحين، من مركز الأردن، عن طريق توفير مجموعات المواد غير الغذائية ومستلزمات المأوى (بما في ذلك مجموعات المأوى الأساسية والممتدة) ومنح نقدية طارئة متعددة الأغراض في محافظتي درعا والقنيطرة. وحتى 3 تموز/يوليو، قام قطاع المأوى/المواد غير الغذائية (مركز الأردن) بتوزيع مستلزمات المأوى والمواد غير الغذائية على حوالي 47,000 شخص في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول في جنوب غرب سورية. كما يقوم شركاء القطاع بإجراء تقييمات احتياجات سريعة منتظمة.
- يجري حالياً تقييم احتياجات المأوى لأولئك الذين يعيشون في مراكز الإيواء الجماعية ومواقع النازحين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بينما يجري تقييم مواقع أخرى محتملة كأحد تدابير التأهب. يمكن أن تغطي لوازم الإيواء المتاحة، بما في ذلك مجموعات لوازم المأوى والخيام (الخيام ذات الحجم العائلي والخيام الكبيرة) احتياجات المأوى لأكثر من 67,000 شخص.
- يجري حالياً تخزين بعض المواد غير الغذائية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية في جنوب غرب سورية من خلال مركز دمشق.

### الثغرات والقيود:

- توشك مخزونات المواد غير الغذائية المختلفة على النفاد بسرعة، بما في ذلك القماش المشمع، وحصائر النوم، وأدوات المطبخ، والبيدونات، والبطانيات، ومواد الإيواء المخزنة في جنوب غرب سورية. وتتقلص بشكل متزايد المساحة التشغيلية وقدرة المستجيبين المحليين داخل سورية على إيصال المساعدات الإنسانية، سواءً إلى المستودعات أو المحتاجين للمساعدة.
- تتراوح التحديات المتعلقة بالاستجابة من دمشق بين محدودية عدد شركاء القطاع المنفذين ومحدودية القدرة على الوصول، فضلاً عن القيود الأمنية التي تحد من إمكانية تقييم الاحتياجات في مواقع ومراكز الإيواء في درعا وأجزاء من محافظة السويداء.



المياه والإصحاح

### الاحتياجات:

- احتياجات المياه والإصحاح بين السكان المتضررين حادة، وتندر التقارير الواردة عن عدم كفاية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي بمخاطر تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه، فضلاً عن المخاوف المتعلقة بالحماية والخصوصية. وقد كشف تقييم سريع أجرته الأمم المتحدة عند معبر نصيب/جابر الحدودي بين سورية والأردن أن النازحين يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه الأساسية، وأكد أن الاحتياجات الملحة للوصول إلى المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي تعتبر إحدى الأولويات.
- أفاد شركاء قطاع المياه والإصحاح بأن العديد من شبكات المياه وأنشطة نقل المياه بالشاحنات قد توقفت بسبب نقص الوقود أو الزيادة الكبيرة في سعره.
- أفاد شركاء قطاع المياه والإصحاح بأن العديد من النازحين يعيشون في مناطق مفتوحة دون إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي ويتغوطون في العراء. وبينما تشكل هذه الممارسات مخاطر عالية لنفسي الأمراض المنقولة عن طريق المياه، فقد أثار شركاء قطاع المياه والإصحاح مخاوف تتعلق بحماية النساء اللائي يتعين عليهن تلبية احتياجاتهن الطبيعية في غياب الخصوصية.

### الاستجابة:

- منذ 14 حزيران/يونيو، تم توزيع 6,344 مجموعة من مستلزمات النظافة على الأسر النازحة، واستفاد منها ما يقدر بنحو 31,720 نازحاً.
- حتى 2 تموز/يوليو، زادت أنشطة نقل المياه بالشاحنات اليومية التي تنقل 95,000 لتر إلى 6,333 نازحاً في جنوب غرب درعا إلى 150,000 لتر يومياً بهدف الوصول إلى 10,000 نازح. ومن المتوقع أن يستفيد 6,000 نازح إضافي من نقل المياه في حالات الطوارئ داخل محافظتي درعا والقنيطرة في الأسبوع الأول من شهر تموز/يوليو. ويستخدم شركاء قطاع المياه والإصحاح أفراس المياه المخزنة وخزانات لدعم هذا النشاط.

- يتواصل شركاء قطاع المياه والإصحاح مع البائعين لإنشاء 430 مرحاضاً في حالات الطوارئ بهدف الوصول إلى 8,600 نازح من خلال التمويل الحالي. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يتوفر 30 مرحاضاً فقط للنازحين في جنوب غرب درعا بحلول الأسبوع الأول من شهر تموز/يوليو بسبب القيود التي تعيق قدرة البائعين على الإنتاج. وقد أعاق عدم قدرة البائعين على نقل مواد البناء بسبب المخاطر الأمنية توفير مرافق طوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ شركاء قطاع المياه والإصحاح عن تحديات تعرقل دخول النقود إلى جنوب غرب سورية لدفع الثمن للبائعين وتنفيذ أنشطة الاستجابة.

#### الثغرات والقيود:

- إن النطاق الحالي والمدى الجغرافي للوصول بين شركاء قطاع المياه والإصحاح غير معروفين بالكامل ولكنها انخفضت في الأيام القليلة الماضية بسبب النزوح ونقص التمويل والإمدادات المحدودة. ويستمر رسم خرائط تتعلق بقدرة الشركاء المتبقية على أرض الواقع ومواقعهم الجغرافية وقدرات التخزين والمخزونات المتبقية.
- تم تخزين المواد غير الغذائية الخاصة بالمياه والإصحاح والمتبقية في غرب درعا في بلدة تل شهاب. كانت إمكانية الوصول إلى القنيطرة وشمال غرب درعا وشرق درعا محدودة بسبب القيود الأمنية. ولذلك، لم يتمكن شركاء قطاع المياه والإصحاح من تنفيذ معظم أنشطة المياه والإصحاح في هذه المناطق، ونفذت غالبية الأنشطة في جنوب غرب درعا. ويعكف قطاع المياه والإصحاح على تحديد الشركاء الذين قد تكون لديهم القدرة على الوصول لتقديم تدخلات طارئة في مجال المياه والإصحاح في القنيطرة/شمال غرب درعا.
- ارتفعت أسعار الوقود ومن المتوقع أن تزداد أكثر، الأمر الذي يؤثر بدوره على أسعار نقل المياه بالشاحنات. ويصل قطاع المياه والإصحاح حالياً إلى ما بين 10,000 و16,000 نازح من خلال أنشطة نقل المياه، في حين يحتاج 270,000 شخص إلى الدعم.
- انخفضت مخزونات الطوارئ من مجموعات لوازم النظافة بسرعة مع استمرار أنشطة التوزيع. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم استنفاد جميع احتياطات مستلزمات النظافة الصحية بحلول الأسبوع الثاني من شهر تموز/يوليو، إذا لم تستأنف القوافل عبر الحدود.
- إن الأموال المتاحة على مستوى القطاع غير كافية في الوقت الحالي لتوسيع نطاق استجابة قطاع المياه والإصحاح.



#### الاحتياجات:

- تفاقم العوامل الدافعة لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة، مثل محدودية سبل العيش، واستنزاف الأصول الإنتاجية، والعدد الهائل من النازحين، والنسبة المتوقعة المرتفعة لإنفاق الأسر على الغذاء بسبب تصعيد الأعمال العدائية. وقد أدى الهجوم الأخير إلى تقييد الأسواق واستنزاف الأصول، وأثر على قدرة الناس على كسب الدخل. وفيما بين النازحين، أظهرت تقييمات الاحتياجات السريعة التي أجريت حتى الآن أن آليات التكيف السلبية الرئيسية المرتبطة بالغذاء في المجتمعات المحلية هي الحد من عدد الوجبات والاعتماد على الطعام غير المفضل واقتراض الغذاء. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لخطط الطوارئ، يوصي القطاع بتعليق أنشطة الزراعة/سبل العيش من مركز الأردن في جميع المناطق عالية المخاطر اعتباراً من الآن؛ وتقديم المساعدات الغذائية الطارئة وتصميم أنشطة معيشية معدلة، مثل توفير بذور الخضروات الموسمية، وتوفير الرعاية الصحية للحيوانات، والنقد مقابل العمل في المناطق المتوسطة والمنخفضة المخاطر.

#### الاستجابة:

- استجاب شركاء قطاع الأمن الغذائي، أو يخططون للاستجابة، لأزمة النازحين الجدد تماشياً مع خطوط الاستجابة الثلاثة: المساعدة الفورية قصيرة الأجل (من خلال الحصص الغذائية الجاهزة للأكل)، وتوفير الطعام لمدة شهر من خلال حصص غذائية عينية أو نقود / تحويلات / قسائم؛ والدعم التكميلي للحصول على الخبز. منذ بدء الهجوم في 17 حزيران/يونيو، بدأت الاستجابة للنازحين الجدد بسرعة من خلال الأغذية التي سبق تخزينها من قبل برنامج الأغذية العالمي في شرق وغرب درعا. ويتم تقسيم أرقام الاستجابة حسب التواريخ بسبب السياق المتغير بسرعة والذي يتضمن حركة الأشخاص وتغير حالة الوصول وانعدام الأمن المتزايد.

- استجابة الخط الأول: في الفترة من 22 إلى 24 حزيران/يونيو، قدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات فورية في صورة حصص غذائية جاهزة للأكل إلى 4.586 أسرة (يقدر عدد المستفيدين بنحو 23,000 شخص) في 22 موقعاً و1,206 أسرة (يقدر عدد المستفيدين بنحو 6,030 شخصاً) في 13 مخيماً غير رسمي. وفي 2 يوليو/تموز، قدمت إحدى المنظمات غير الحكومية حصصاً غذائية جاهزة إلى 500 أسرة (يقدر عدد المستفيدين بنحو 2,500 شخص) في مخيمين في القنيطرة. وعلى هذا النحو، حصلت 6,292 أسرة على حصص غذائية جاهزة للأكل حتى الآن.
- كجزء من توزيع طارئ لمرة واحدة على النازحين إلى مناطق قريبة من معبر نصيب/جابر الحدودي، استكمل برنامج الأغذية العالمي المساعدات الإنسانية المشتركة التي تقدمها الأمم المتحدة بتقديم 3,200 حصة غذائية جاهزة للأكل لنحو 16,000 شخص. وقد تم ذلك بالتنسيق مع أربع منظمات غير حكومية تقوم بالاستقبال والتوزيع والرصد. وقد ساعد برنامج الأغذية العالمي بالفعل النازحين في قريتي نصيب والمتاعية الحدوديتين من داخل سورية، كما ورد في استجابة الخط الثاني.
- استجابة الخط الثاني: في 30 حزيران/يونيو، قدم برنامج الأغذية العالمي حصصاً غذائية إلى 20,657 أسرة (يقدر عدد المستفيدين بنحو 103,285 شخصاً) في 27 قرية/موقع و469 أسرة (يقدر عدد المستفيدين بنحو 2,345 شخصاً) في ستة مخيمات غير رسمية. وقدمت منظمتان غير حكوميتان حصصاً غذائية إلى 5,300 أسرة (يقدر عدد المستفيدين بنحو 26,500 شخص) في ستة مواقع. وبهذا، يكون ما مجموعه 24,709 أسرة قد تلقوا حصصاً غذائية شهرية حتى الآن.
- بالإضافة إلى ذلك، تمكن أحد الشركاء من نقل 1.062 طناً من الدقيق داخل سورية لكي تستخدمه المخازن. وقد تمكن هذا الشرك من الوصول إلى 15 مخبزاً حتى الآن.

#### الاستجابة المخطط لها:

- مركز الأردن: في 3 تموز/يوليو، تخطط عشر منظمات غير حكومية للوصول إلى ما يقدر بنحو 48,725 أسرة (243,625 شخصاً). ويشمل هذا تقديم الحصص الغذائية الجاهزة للأكل/الحصص الغذائية لنحو 22,213 أسرة، ومنح نقدية متعددة الأغراض لما يتراوح بين 15,000 و25,000 أسرة وقسائم غذائية لنحو 1,000 أسرة. حتى 1 تموز/يوليو، ويمتلك برنامج الأغذية العالمي مخزوناً متبقياً يبلغ 5,500 حصة غذائية داخل جنوب سورية لمساعدة حوالي 27,500 شخص لمدة شهر واحد. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتجديد مخزونه من الحصص الغذائية الجاهزة للأكل، التي تكفي لنحو 25,000 شخص، ومن المقرر إرسالها عبر الحدود إذا سمحت الأوضاع بذلك. ومع ذلك، أبلغ الشركاء عن هذه المخزونات وقد يختلف التوفر الفعلي والتوزيع بسبب القيود التشغيلية المختلفة.
- مركز سورية: حتى 2 تموز/يوليو، قدم برنامج الأغذية العالمي للهِلال الأحمر العربي السوري 5,000 حصة غذائية جاهزة للأكل تكفي لحوالي 25,000 شخص في محافظات درعا والقنيطرة والسويداء وريف دمشق، بالقرب من المناطق التي سيصل إليها النازحون. بالإضافة إلى ذلك، يستعد برنامج الأغذية العالمي لتخزين 3,000 حصة غذائية جاهزة للأكل إضافية لدى منظمة الهلال الأحمر العربي السوري في ريف دمشق (الكسوة) ودرعا (جباب ومدينة درعا). وبالإضافة إلى ذلك، يخطط برنامج الأغذية العالمي لإيصال 12,960 حصة غذائية إلى داعل وأبطع في غرب درعا ويعمل مع الهلال الأحمر العربي السوري لتحديد الاحتياجات في القرى في شرق درعا، مثل الغاربية الشرقية والغاربية الغربية، الكرك، المسيفة، بصرى الشام، غصم، والجزيرة. وإجمالاً، خصص برنامج الأغذية العالمي حتى الآن 15,000 حصة غذائية جاهزة للأكل تكفي لنحو 75,000 شخص و40,800 حصة غذائية تكفي لنحو 204,000 شخص. وتوجد موارد إضافية قيد الإعداد في دمشق لاستخدامها في الاستجابات المستقبلية.

#### الشغرات والقيود:

- إمكانية الوصول إلى مناطق مختلفة من جنوب غرب سورية هي الشاغل الأكثر أهمية. ويرجع ذلك إلى تغيير خطوط النزاع وإغلاق طرق الوصول التي تُستخدم لتوريد المخزون داخل سورية. وبالإضافة إلى ذلك، يشعر جميع الشركاء بالقلق إزاء إمكانية الوصول إلى النازحين المتراكمين في القنيطرة وتل شهاب والمناطق الحدودية الجنوبية الشرقية حيث تشير التقارير إلى أن أعداد النازحين الهائلة تفرض ضغوطاً تفوق قدرة الشركاء في المجال الإنساني على الاستجابة.
- تأثرت سبل العيش والأنشطة الزراعية في جميع المناطق عالية المخاطر التي يفر منها المدنيون.

- لا يزال توافر الشركاء وقدراتهم على الأرض مصدر قلق في جنوب غرب سورية من كلا المركزين، ويلزم إجراء تقييمات للاحتياجات في المناطق التي يمكن الوصول إليها من مركز سورية.
- تم الإبلاغ عن نقص حاد في الوقود والنقل والموظفين. وتعاني الأسواق من قيود في بعض المناطق وقد بلغت أسعار الوقود 625 ليرة سورية/لتر.
- ظهرت تقارير عن تحويل مسار المساعدات الإنسانية من المخازن وانتشار التوتر والعنف أثناء توزيعها. وبالتالي، لا تزال هناك شواغل كبيرة تتعلق بسلامة موظفي المنظمات الإنسانية وأصولها.



## الاحتياجات:

- تتسم مناطق استضافة النازحين، خاصة في المنطقة الواقعة على الحدود الأردنية والقريبة من مرتفعات الجولان، بقدرة استيعاب وخدمات محدودة، مما يجعل العديد من النازحين بدون مأوى أو لوازم أساسية. وتتفاقم مخاطر الحماية بسبب حالة الطوارئ وحجم النزوح المرتفع هذا، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتعرض لمخاطر المتفجرات والمخاوف المتعلقة بحماية الطفل. توجد مخاوف من أن الاكتظاظ ونقص مرافق المياه والإصحاح في المناطق الحدودية المجاورة للأردن وفي محافظة القنيطرة يجعلان الناس عرضة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص.
- نظراً لتعليق العديد من خدمات الحماية المقدمة عبر الحدود، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، بسبب نزوح الموظفين والمخاوف الأمنية، لا يجد الناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي سوى مساحة محدودة تقدم المساعدة، كما أن الاستجابة الموجهة للأطفال تكاد تكون غير موجودة. وهناك حاجة إلى تفعيل وتوسيع نطاق استجابة الحماية المتنقلة في حالات الطوارئ، بما في ذلك رسائل الحماية، والإسعافات الأولية النفسية / الدعم النفسي والاجتماعي والإحالات. كما توجد حاجة ملحة لتوفير مواد مثل مستلزمات النظافة النسائية لتلبية احتياجات النظافة للنساء والفتيات أثناء التنقل.
- تؤكد زيادة خطر التعرض لمخاطر المتفجرات بسبب ارتفاع مستوى النزوح وطبقات جديدة من التلوث بالمتفجرات في المناطق المدنية، وزيادة خطر الإصابة أو الوفاة بسبب حوادث التفجير في المناطق المتأثرة بالنزاع، الحاجة إلى زيادة التوعية المباشرة أو غير المباشرة بالمخاطر والتوعية بمتطلبات السلامة. إن نطاق الاحتياجات الطبية وضرورة دعم الناجين من الحوادث والمتفجرات الخطرة يفوق القدرة الحالية على مساعدة الضحايا.
- أفاد السكان الذين يعبرون الممرات ويصلون إلى مراكز الإيواء الجماعية في جباب ورساس بأنهم انفصلوا عن أسرهم، وأن بعض أفراد أسرهم لا يزالون في مناطق القتال النشط. ووفقاً لفريق حماية الطفل على الأرض، لا يزال وجود الأطفال غير المصحوبين بذويهم ضئيلاً. ويبدو أن السكان الذين سُئلوا بحاجة إلى الإسعافات الأولية النفسية والاجتماعية والدعم للتعامل مع الإجهاد العصبي الناجم عن الهروب والتعرض لأعمال القتال. كما تم تحديد نقص أو فقدان وثائق الأحوال المدنية على أنه أمر هام قد تكون له تداعيات محتملة على حرية التنقل. وجاري إرسال بعثات إلى المناطق الريفية في السويداء، التي استقرت بها الأسر النازحة وظهرت بها احتياجات مشابهة لخدمات الحماية.

## الاستجابة:

- تم توزيع 580 مجموعة من مستلزمات النظافة النسائية على النساء والفتيات في منطقة نصيب الحدودية، من خلال مركز الأردن، وتحديث نظام تنسيق الإحالة الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في القنيطرة وبدأت الاستجابة الطارئة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في القنيطرة. تقوم الجهات الفاعلة في مجال الحماية بتطوير رسائل الحماية وتجميعها، بما في ذلك منع انفصال الأسرة، على سبيل المثال.
- تم تنفيذ عدد من أنشطة التوعية بالمخاطر، مثل السلوك الآمن في حالة القصف الأرضي أو الجوي والتوعية بالمخاطر للعاملين في المجال الإنساني ومسؤولي التنسيق. وعلاوة على ذلك، فقد زادت القدرة على التوعية بالمخاطر ومدى الوصول، حيثما كان ذلك ممكناً، من خلال إدماج مواد التوعية في الأنشطة القطاعية الأخرى (مثل الغذاء والمأوى/المواد غير الغذائية)، وكذلك من خلال توفير دورات تدريبية عن بعد وزيادة الفرق الميدانية / إعادة تدريبها لتنفيذ أنشطة التوعية بالمخاطر. وقد أجريت دراسات استقصائية، حيثما وكلما أمكن ذلك، في مواقع ذات تركيزات عالية من النازحين لضمان كونها آمنة من التلوث المحتمل بالمتفجرات في غرب درعا والقنيطرة. وتم دعم خدمات إعادة التأهيل

الطارئة (إعادة التأهيل البدني والدعم النفسي والاجتماعي). كما تم توفير الأجهزة الطبية ومواد محددة لتحسين التعبئة المبكرة للمصابين، والحيلولة دون حدوث مضاعفات ثانوية للإصابات، وتحسين استشفاء الأشخاص المصابين بجروح والمقيمين في المخيمات والمستوطنات المؤقتة.

- شركاء قطاع الحماية في مركز سورية متواجدين وتتوافر خدمات الحماية في مواقع مختارة في المحافظات الثلاث. كانت هناك ثمانية مراكز مجتمعية تقدم خدمات حماية متكاملة، وأربعة مساحات ملائمة للأطفال، وثلاث مساحات آمنة للنساء والفتيات، وحوالي عشرة فرق متنقلة (الحماية، وحماية الطفل، والعنف القائم على النوع الاجتماعي / الصحة الإنجابية) تعمل في المنطقة قبل بدء حالة الطوارئ وهي متاحة لتقديم الخدمات.
- نُشرت فرق حماية الطفل التابعة للمنظمات غير الحكومية المحلية في ممرات العبور الرئيسية لتسجيل الأطفال وإنقاذ الوعي بشأن الوقاية من الانفصال الأسري باستخدام الكتيبات وأساور الهوية. وفي موقع جباب، أرسلت اليونيسف الخيام والإمدادات (الدعم النفسي والاجتماعي والتوعية بمخاطر الألغام) إلى أحد شركاء قطاع حماية الطفل لتأسيس مساحة ملائمة للأطفال وتقديم أنشطة الدعم النفسي والاجتماعي. يوجد مدير حالة في مركز الإيواء هذا لمتابعة حالات حماية الطفل الخاصة. دشنت فرق حماية الطفل أنشطة ترفيهية للأطفال ويتواجد متطوعون آخرون من مركز ازرع المجتمعي القريب لتقديم الإسعافات الأولية النفسية.
- في السويداء، تقوم فرق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والشركاء بزيارة مناطق النزوح وموقع رساس، وكذلك المناطق الريفية التي يستقر بها النازحون. وتقوم المفوضية بتعبئة الشركاء من خلال التواصل المتنقل لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي ودعم حماية الطفل الذي تشتد الحاجة إليه، بالإضافة إلى دعم التوثيق المدني لتحسين حرية الحركة.
- في درعا، توفر المراكز المجتمعية الحالية بعض خدمات الحماية لأسر النازحين الذين يتواصلون معها.
- تُحشد فرق الصحة الإنجابية/العنف القائم على النوع الاجتماعي المتنقلة والمدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف الوصول إلى مناطق النزوح التي تم الإبلاغ عنها في درعا وتوفير الخدمات، بما في ذلك الإسعافات الأولية النفسية وأنشطة الدعم النفسي والاجتماعي. وقد وصل أحد الشركاء إلى 2,977 مستفيداً من خلال المساحات الآمنة للنساء والفتيات والفريق المتنقل.
- قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال الشركاء، 5,000 مجموعة من مستلزمات النظافة النسائية و10,000 منديل صحي للنساء والفتيات في سن الإنجاب. وسيزرع الهلال الأحمر العربي السوري 60.000 منديل صحي آخر، و5,000 مجموعة من مستلزمات النظافة النسائية، و3,940 مجموعة لوازم للنساء الحوامل والمرضعات ضمن استجابة درعا.
- ستتمكن الأسر النازحة التي تصل إلى مناطق في دمشق (الرحلة والكسوة) من الوصول إلى خدمات الحماية التي يقدمها الشركاء في دمشق، بما في ذلك مرافق الحماية والعيادات القانونية. كما يتم تعبئة فرق الحماية والشركاء في دمشق لدعم الوافدين الجدد، بما في ذلك مواقع النازحين الحالية التي تم إنشاؤها لحالات الطوارئ في شرق الغوطة، حيث لا تزال إمكانية فرق الحماية التابعة للأمم المتحدة على الوصول مقيدة.
- من المزمع عقد جلسات توعية حول الحماية وتعميم برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في أنشطة المأوى والمواد غير الغذائية لشركاء قطاع المياه والإصحاح في السويداء ودرعا، وخاصة بالنسبة للمشاركين في مواقع النازحين.

#### الثغرات والقيود:

- نزح العديد من المستجيبين المحليين بسبب أعمال القتال الجارية، مما أدى إلى تقليص القدرة الكلية. المأوى أو المرافق والمساحة المتاحة لإعداد الخدمات السرية محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الشركاء الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المجتمعات المتأثرة. وتعاني العديد من الفرق الميدانية من عراقيل تعوق التنقل، ويرجع ذلك جزئياً إلى النقص الشديد في الوقود.
- لا توجد قدرة تذكر على التعرف على الأطفال غير المصحوبين بنوهم والمنفصلين عنهم بسبب عدم كفاية التغطية والقدرة التشغيلية للشركاء. كما أن القدرة على تقديم خدمات إدارة حالات الحماية ضعيفة، بما في ذلك اقتفاء أثر الأسرة ولم شملها.
- يتم تعليق أنشطة الحماية ثم تنشيطها مرة أخرى يومياً. لا ينشط سوى ما يقرب من 33 إلى 44 في المئة فقط من عمليات إزالة الألغام حالياً بسبب الوضع الأمني والمخاوف على سلامة الموظفين.



- يتعرقل تنسيق الاستجابة الشاملة جراء الافتقار إلى إمكانية الوصول السريع، بما في ذلك عندما تتغير جهات السيطرة على المناطق. لم يتم الاضطلاع بعد بأنشطة عبر خطوط النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على شركاء قطاع الحماية تنسيق استجاباتهم من مواقع مختلفة (السويداء ودرعا ودمشق) وهناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لضمان التواصل السلس والتأزر.
- على الرغم من استعداد العديد من الشركاء لتوسيع نطاق الاستجابة، فإن الافتقار إلى التمويل يمثل تحدياً كبيراً. وبالإضافة إلى ذلك، يجب الإسراع في الحصول على موافقات من السلطات الحكومية للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لبدء الأنشطة على الأرض حتى تتمكن من الاستجابة السريعة للاحتياجات الناشئة.



### الاحتياجات:

- هناك حاجة ماسة إلى رعاية المصابين بالصددمات، والإسعافات الأولية، ونقل الدم، وخدمات الإجلاء الطبي. ومن الصعب تحديد الأعداد بدقة بسبب تدمير البنية التحتية وآليات الإبلاغ المنهارة. ويتجاوز الطلب على الخدمات القدرة على توفيرها على جانبي خط المواجهة.
- إن التعرض لانعدام الأمن والصراع والنزوح يزيد بشكل كبير من الحاجة إلى توفير خدمات الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية.
- تشير التقديرات الحالية التي تستند إلى أعداد النازحين فقط إلى أن ما بين 36 و44 في المئة من النساء الحوامل سيتطلبن خدمات ولادة يومياً، من بينهن ست أو سبع نساء ستحتجن إلى رعاية التوليد الطارئة، مثل العمليات القيصرية.
- الوقود اللازم لمولدات المستشفيات والوحدات الطبية المتنقلة شحيح ويباع حالياً بثلاثة أو أربعة أضعاف السعر العادي في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعات مسلحة من غير الدول، مما يحد من القدرة على تقديم الخدمات الصحية.
- الأدوية الخاصة بمرض السكري وغيره من الأمراض غير المعدية وعقاقير المؤثرات العقلية والمسكنات والأدوية الأساسية الأخرى شحيحة في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول.

### الاستجابة:

- تستند استجابة القطاع الصحي إلى التنسيق اليومي بين الشركاء الأردنيين عبر الحدود، والشركاء في دمشق، والهلال الأحمر العربي السوري، والسلطات الصحية المحلية، والمكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في الأردن. وتوجد أكبر الاحتياجات الصحية في المناطق المتضررة من القتال المكثف والنزوح.
- يستطيع مستشفى واحد يعمل بالكامل وآخر يعمل بشكل جزئي توفير خدمات رعاية الصدمات والولادة في حالات الطوارئ. وأقامت السلطات الصحية في درعا ثلاثة مستشفيات ميدانية، لكن بنك الدم لا يعمل إلا بنصف طاقته. تجري حالياً إعادة توجيه الموارد التابعة للحكومة والهلال الأحمر العربي السوري عبر الحدود لتوفير الخدمات الطبية المتنقلة والثابتة ومراكز الإسعافات الأولية وخدمات إحالة الإسعاف وخدمات التغذية وخدمات الصحة العقلية إلى مراكز إيواء النازحين والمجموعات المتبقية من السكان في جميع المناطق التي يمكن الوصول إليها.
- تم تقديم الإمدادات الصحية بواسطة الشركاء في دمشق إلى السلطات الصحية المحلية ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري والمرافق الصحية في درعا. ولا تزال القوافل عبر الحدود المحملة بالإمدادات الطبية على أهبة الاستعداد في الرمثا، وهناك مخزونات إضافية مجهزة في كل من دمشق وعمان.

### الثغرات والقيود:

- تؤدي الهجمات المستمرة على المرافق الصحية إلى تدمير البنية التحتية، وغياب العاملين الصحيين، وإعاقة قدرة المرضى على الوصول إلى الخدمات المنقذة للحياة.
- إن عدم القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين على جانبي خط المواجهة يحد من إمكانية توفير الإمدادات الطبية الأساسية والخدمات والوقود.

### الاحتياجات:

- الاحتياجات التغذوية في المناطق المتأثرة في درعا والقنيطرة هي فحص وعلاج سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً والنساء الحوامل والمرضعات، بالإضافة إلى دعم تغذية الرضع والأطفال والصغار وتقديم المشورة لجميع مقدمي الرعاية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و24 شهراً.
- تتدفق التبرعات بحليب الأطفال غير المرغوب بها وغير الموجهة على نطاق واسع. وتوجد حاجة ملحة إلى رصد ومراقبة التبرعات ببداية لبن الأم، كما أن الالتزام بكافة الإجراءات التشغيلية المعيارية لبدليل حلب في المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية والإرشادات الدولية بشأن تغذية الرضع في حالات الطوارئ أمر بالغ الأهمية.
- توجد حاجة عاجلة إلى الحصول الفوري على إمدادات التغذية المخزنة في المستودعات والشحنات إلى الشركاء المنفذين.
- يعتبر توجيه جميع الجهات المعنية بشأن ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار وتدريب الموظفين المحليين على تقديم المشورة بشأن تغذية الرضع والأطفال الصغار أمراً حاسماً لدعم استجابة التغذية الجيدة.

### الاستجابة:

- أثر تصعيد النزاع على جميع أنشطة التغذية في درعا. وتعرض مركز مجتمعي واحد يعالج سوء التغذية الحاد لقصف جوي وتم تعليق العمل في مركزين مجتمعيين لعلاج سوء التغذية الحاد. كما تم تعليق جميع أنشطة تغذية الرضع والأطفال الصغار في درعا. وفي القنيطرة، يوجد مركز واحد فقط لعلاج سوء التغذية الحاد يعمل في غدير البستان. ويقوم شريك آخر بإجراء فحص روتيني لمحيط منتصف العضد، ومع ذلك، لم يتم إنشاء مسار حتى الآن لإحالة حالات سوء التغذية إلى المركز المجتمعي لخدمات سوء التغذية الحاد. ويعكف الشركاء على تقييم الوضع على أرض الواقع بشكل يومي، وهناك خطط لاستئناف الأنشطة عندما / حيثما يكون ذلك ممكناً.

### الثغرات والقيود:

- على الرغم من أن قطاع التغذية قد تمكن من تخزين الإمدادات في جنوب غرب سورية، فإن المستودع لا يمكن الوصول إليه حالياً وتعذر شحن إمدادات التغذية إلى الشركاء.
- تهدد الهجمات المحتملة على المرافق الصحية خدمات التغذية نظراً لوجود مراكز التغذية في نفس المكان.
- تعرضت غالبية المناطق التي تُنفذ بها برامج شركاء قطاع التغذية للقصف، وبالتالي فإنها غير قادرة على الاستمرار في تقديم خدمات التغذية إما بسبب انعدام الأمن أو نزوح الموظفين أو عدم القدرة على العمل في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية.
- هناك نقص في مسؤولي تنسيق التحكم في التبرعات بحليب الأطفال وينبغي تعيين المزيد منهم.

### الاحتياجات:

- تشير التقديرات إلى أن 80,345 طفلاً في سن الدراسة (5-17 سنة) قد تأثروا بالنزاع المستمر في جنوب غرب سورية. وأفاد شريكان بأن مدرسة واحدة ومركز تعليم واحد قد أصابهما القصف، مما أسفر عن خسائر في الأرواح وتلف مرافق التعلم. وتم تأجيل امتحانات الجامعة في درعا إلى أجل غير مسمى.
- تُستخدم المدارس كمراكز إيواء بسبب النزوح الجماعي وإغلاقها خلال العطلة الصيفية، ومن المتوقع أن تكون المدارس بحاجة إلى إعادة تأهيل طارئ عندما يبدأ العام الدراسي في شهر أيلول/سبتمبر.

- يعد توفير أنشطة تعليمية فورية للأطفال المتضررين أمراً حيوياً لاستعادة الحياة الطبيعية تدريجياً قبل بدء العام الدراسي الجديد في أيلول/سبتمبر 2018. وشركاء قطاع التعليم على استعداد لتقديم تعليم تعويضي وتوفير أنشطة المهارات الحياتية، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي من خلال أنشطة ترفيهية مفيدة.

#### الاستجابة:

- يقوم قطاع التعليم بتحديث خرائط قدرات 20 شريكاً في مجال التعليم يعملون في جنوب سورية لكي تسترشد بها إعادة البرمجة عند الحاجة. ويجري استكشاف طرق بديلة لتوفير التعليم من خلال الطرق المتقلة.
- يرصد قطاع التعليم الهجمات على المرافق التعليمية بالتعاون الوثيق مع الشركاء وفريق العمل الفرعي المعني بحماية الطفل.

#### الثغرات والقيود:

- الأنشطة التعليمية في شرق درعا معلقة حالياً بسبب التصعيد المستمر للأعمال العدائية.
- أعاق الوضع الأمني الهش إمكانية الوصول إلى الجنوب لتقييم حالة التعليم.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

ساره مسكروفت، رئيس مكتب أوتشا في الأردن، [muscroft@un.org](mailto:muscroft@un.org)

كريستل يونس، رئيس مكتب أوتشا في سورية، [younes4@un.org](mailto:younes4@un.org)

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة [www.unocha.org](http://www.unocha.org) [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int)